مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

العلامة والتأويـل: قراءة في الفكر الأصولي.

د.سالمة صالح محمد العمامي ، كلية الآداب جامعة طبرق ليبيا. salma.amamy@tu.edu.ly

المستخلص:

يتماهى مدلول الهرمنيوطيقا أو التأويل في تفسير النص فهو جزء من الفهم الفعلي للنص، فكلما ازداد فهمنا بالنص ظاهرا وباطنا ولجنا إلى مداخله وأسراره وفتحنا أبواب رؤيته العامة والخاصة؛ لهذا فإن التأويل أصل من أصول فهم النصوص التي اعتمد عليها المفسرون في الوصول إلى تحليل نص القرآن الكريم فكان التأويل أحد أدواتهم التي صرحوا بها على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم، أما العلامة فقد كانت المنبع الأول لعلم الدلالة قديما وحديثا وهي تتقاطع مع التأويل في الغاية التي يسعيان إليها وهو الفهم والإبلاغ، كما لم يغفل الأصوليون من اللغويين والمتكلمين دور العلامة أو التأويل في إعادة صياغة فهم النص التفسيري أو النص اللغوي، وكان اهتمام أهل الكلام بالتأويل والعلامة عظيما لما للأهمية البالغة لكليهما في تفكيك غوامض النص بغية الوصول لأحكام أكثر دقة وانسجاما مع الأدلة الأخرى، ولهذا جاءت هذه الدراسة للنظر في ارتباط الفكر الأصولي بمصطلح التأويل، وقد وسمت بـ:" العلامة والتأويل قراءة في الفكر الأصولي".

كلمات مفتاحية: الأصوليون، التأويل، العلامة، اللغويون، النص، التفسير، الفهم.

Summary:

The more we understand the text, the more we turn to its entrances and secrets and open the doors of its public and private vision, so interpretation is one of the origins of understanding the texts on which the interpreters relied in reaching the analysis of the text of the Holy Quran, and the more we resort to its entrances and secrets and open the doors of its public and private vision, so the interpretation was the first source of the science of semantics old and new and intersected with interpretation in the end. They seek it, which is understanding and reporting

Nor did the fundamentalist linguists and speakers lose sight of the role of the mark or interpretation in reformulating the understanding of the explanatory text or linguistic text, and the interest of the speech people in interpretation and the sign was great because of the great importance of both in dismantling the text's obligations in order to reach more precise and consistent provisions with other evidence, which is why this study came to consider the association of fundamentalist thought with the term interpretation, and was called: "Mark and interpretation read in fundamentalist thought".

مقدمة:

ينصهر الفكر اللغوي وعلوم الكلام في بوتقة واحدة هي بوتقة الوصول إلى الدلالات الكافية لتحديد غايات المنطوق أو المكتوب لغرض الوصول إلى معرفة تتسم بوضوح أكثر وتؤدي ، بشكل ما، لتحقيق أهدافها الشرعية كما الحكمية كما

التواصلية الإبلاغية ، وعند هذا الكّم من الغايات تتفرع الطرائق والسبل التي وجب على أهل العلم استعمالها للوصول إلى تلك الأهداف المرجّوة.

وقد انطلق البحث في الدلالة وبانت إرهاصاته مع النظر في أنواع وأشكال الدلالات العقلية كالمطابقة والتضمن والاستلزام، وغير العقلية مثل: الإشارة أو دلالات الصورة ونحوها من الرموز التي لا تشكل بعد ميتافيزيقيا ذهنيا، وإن كان المتخيل الذهني بحسب العلامة يمكن أن يحيل لكثير من المفاهيم التي يمكن أن يكون أحدها غامضا أو مرتبكا في أصل صياغته أو غير متسق مع السياق اللغوي فيصبح الوقوف أمامه بالتأويل أمرا مباحا للقارئ أو المفسر أو اللغوي أو الفقيه أو المتكلم؛ فكلهم يقفون على حافة النص لجلاء معانيه وسبر أغواره العظيمة، وبناء على السالف فإن العلامة تتضافر مع التأويل لصنع غاية النص.

وبلغ الاهتمام بقراءة النص واستنطاق اللغة إلى حدّ برزت فيه مؤلفات بعينها، بعضها وسم بالتأويل نحو بعض كتب التفسير والفقه والأصول، وكان للغويين إشارت مفيدة وجادة لتوظيف التأويل في اللغة في كل مستوياتها الوظيفية من نحو وصرف ودلالة، الأمر الذي يقود إلى ضرورة الخوض في هذه الإرهاصات وتبيان تمفصلاتها وحيثياتها في تلك العلوم.

و تهدف الورقة إلى:

1. تحديد مفهوم التأويل عند اللغويين والأصوليين.
2. بيان طرائق التأويل.
3. توضيح الفرق بين كلّ من المجاز والعدول والتأويل.

إشكالية الورقة:

تطرح الورقة كثيرا من الأسئلة التي نود الإجابة عنها ومن ذلك:

1. ما هو التأويل عند المفسرين؟
2. مقارنة بين مفهوم التأويل عند الأصوليين والمحدثين؟
3. ما مدى ارتباط العلامة بالتأويل في الدرس الأصولي؟

المنهج المتبع: ستكون هذه الدراسة وصفية استقرائية تحليلية مقارنة.

وذلك من خلال المحاور الآتية:

الأول: الدلالة بين العلامة والتأويل.

الثاني: العلامة والتأويل عند اللغويين.

الثالث: العلامة والتأويل عند الأصوليين.

ثم خاتمة توجز أبرز النتائج وأهم التوصيات يلحقها ثبت بالمراجع.

المبحث الأول: الدلالة بين العلامة والتأويل.

قاد النظر في نشأة اللغة وجعلها جزءا لا يتجزأ من الوجود الإنساني إلى الحفاوة الشديدة بأصلها ومكوناتها وتركيبها فهذا الكائن الذي يختزل الفكر الإنساني يرمز للوعي الإنساني والإدراك العقلي الذي تميز به أهل اللسان الناطق، فصارت دراسة اللسان أمرا واجبا ومحببا لدى المسلمين، ثم أصبحت علوم اللسان تتدرج لتكون على رأس هرم العلوم في العصور الإسلامية

الأولى، ومع تطور علوم اللغة صار التأليف فيها متوازنا مع البحث فيها فانبرى اللغويون إلى الخوض في كثير من المباحث اللغوية وبخاصة تلك التي تتعلق بالقرآن الكريم وعلومه.

وقد اختلفت مداخل التأليف في العربيّة لدى علماء اللغة إذ ذاع صيت كتاب سيبويه لدى العلماء لما احتواه من جمع لكلام العرب مع تأصيل للقواعد العامة التي بُنِي عليها اللسان العربي، فيما يؤسس سيبويه ورواته في الكتاب لعلم العربية الذي أظهر عملية استقراء كبيرة كانت الأساس الأول ،في ظننا، لكثير من المؤلفات اللغوية آنذاك.

ومع التطور اللغوي أظهرت كتب اللغويين تصنيفا أكثر دقة وتنظيما فقد وضعوا الحدود ورصفوا القواعد وفرعوا علوم اللسان، ومع كل هذا الصنيع المبارك من اللغويين فإنهم لم يتوانوا عن السؤال الفلسفي ماحقيقة اللغة؟ وكيف نشأت؟ وإن كانت المؤلفات اللغوية ترصد كثيرا من الإجابات المتشابهة أحيانا والمتغايرة حينا آخر إلا أن السياق المعرفي المتصل بماهية اللغة وكينونتها ظل متراصفا متصلا لعصور متأخرة؛ بل حتى عصرنا هذا.

ولم تكن تلك الأسئلة عن أصل اللغة وكينونتها قاصرة على اللغويين بل تعدى ذلك لعلوم أخر برزت في ذلك الزمان أهمها علم الكلام وعلم الفقه، ومع اتفاقهم على هذا السؤال إلا أن التباين في الرؤى ظلّ مرتبطا بأصل العلم على أن الغايات واحدة، وعند هذه الغايات الواحدة اتفق العلماء من المتكلمة واللغويين وأهل الفقه على النظر في المنطوقات"الألفاظ" وعلاقتها بالمعاني، فظهرت ثنائية الدال والمدلول عند الأصوليين وإن كانت باختلاف شكلي إلّا أن الكلّ أجمعوا على هذه الثنائية التي ارتبطت بعلم الدلالة حتى العصر الحديث مثل ما يؤطر لها دوسوسير وبيرس وغيرهما(علوي إسماعيلي ، 2001: ص101_103) .

وعلم العلامة أو السيميوطيقيا علم يبحث في دلالة اللفظ ويفسر كيف تتشكل الدلالة في الذهن؟ وهل اللفظ صورة فقط أم أن اللفظ صورة ومضمون؟، وهذه تشكل رؤية دوسوسيرية ثنائية أو بيرسية ثلاثية، فالدوسوسيرية هي الدال والمدلول وهي مقاربة للشكل الإسلامي الأصولي، والأخرى دال ومدلول ومضمون يحيل إليه المدلول(دوبيكير، لويك، 2015م :ص 22).

وبحسب التصورات التي تؤسس لهذا العلم فإن المعرفة السيموطيقية تأسست أساسا على ظلال الألفاظ ومايمكن أن تضيفه خبرات المتكلم أو المخاطب لدلالة الملفوظ، ويمكن أن نتتبع خطا دقيقا بين علاقات الألفاظ سواء أكانت أسماء كما هي في الفكر الأرسطي أو الإسلامي أو كانت ألفاظا أخرى من مكونات الكلام كالأفعال والأدوات وحتى الصورة والإشارة(علوي إسماعيلي،2001:ص 104_105) ، وكل باحث في علم اللغة يؤسس فكره الذي ينطلق منه لفهم منطق ميكانيزمات اللغة في الدلالة، ومن هذه النافذة يطلّ علم العلامة على النظرية التأويلية إذ تصنع تلك الرموز المختلفة والصور الذهنية المتعددة أنماطا مختلفة من التفاسير أو المفاهيم النصية التي نطلق غالبا على اختلافها تأويلا إذ كل منّا يستعمل مدركاته وثقافته لصنع قراءة أكثر اختصاصا به، ولذا أصبح التأويل أحد أطراف عملية الإنتاج والتلقي والتواصل.

وهنا يلزم القول إن كلّ ملفوظ داخل النصّ خاضع لقراءة تأويلية ما، لذلك فإن الملفوظات تظل رموزا معجمية ما لم تكن داخل النصّ، فإذا صارت داخله فإنها حين ذاك مدلول أو دال ينبغي التحري عن مفهومه، وقد أطلق تيدوروف على هذا "الرمزية ضمنصّية" أو "الرمزية الخارنصّية"(تيدروف، 2017:ص 14) ، فإن ماهو خارج النص قد يشكل إشارة للملفوظات كما هي وضعا وهنا يمكن توظيف الألفاظ ببنيتها المورفولوجية فيكون تأويل دلالتها صعبا لأنها منفردة لا تنتمي لتركيب ما، فإذا انتمت لتركيب وجانبت دلالتها الوضعية أو خرجت من خلال التركيب لمعنى آخر لزم التأويل لردها لدلالتها المرجعية وهو هنا شكل من أشكال التأويل نستطيع أن نطلق عليه التأويل اللغوي للتراكيب وهذا له علاقة بالمستويين النحوي والصرفي كما سنوضح ذلك لا حقا، أما ما كان من ضمن النص فهو يخضع للتفسير النصي أو التأويل النصي.

المبحث الثاني: العلامة والتأويل عند اللغويين:

كان من أبرز اللغويين الذي ذكروا ثنائية الدال والمدلول ابن جني في الخصائص حيث يفصح عن ذلك في حده عن اللغة التي هي "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"(ابن جني،2006 : ج 1: ص 34) ، فإن ابن جني يسمي المنطوق أصواتا ويفسرها بالألفاظ والأقوال، والصوت هنا هو الدال الذي لابد أن يحيل إلى غاية وقصد ما لديه، وهذه تقابل الغاية من المدلول في علم العلامة أيضا، وهو ينطلق في ذلك من القول بالوضع فكل "موضوع" "دال" وهو "الاسم" الدال على "المسمى"(ابن جني(2006:ج 1:ص 34) ، وهذه النظرة الأرسطية إلى الموجودات(يوسف أحمد ، 2005: ص17) عرفت في الفكر اللغوي الإسلامي مع محاولات مجتهدة فأول هؤلاء ابن جني الذي عبّر عن القول بالصوت وجعله رديفا للملفوظ، ثم يناقش ذلك في باب القول على أصل اللغة، أألهام هي أم اصطلاح؟(ابن جني،2006 :ج1 :ص 34).

وقد احتوى باب علم ما الكلم من العربية أو باب القول في الكلمة واللفظ غالبا على تأصيل لهذه العلاقة التي تقوم على تقسيم الكلمة ثم النظر في علاقتها بالمعنى فتبرز مسألة المواضعة كثيرا في هذا الباب، ومن ذلك قول الرضي معقبا على ابن الحاجب:" الكلمة معناها صلتها بالكلم، اشتقاقها قال ابن الحاجب: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد"(الأستراباذي، 1998: ج1 ج:19)، ومنه قول السيوطي:" قَوْل هُو اللَّفْظ الدَّال على معنى فاللَّفْظ جنس يَشْمل الْمُسْتَعْمل والمهمل لِأَنَّهُ الصَّوْت الْمُعْتَمد على مقطع وَالدَّال على معنى"(السيوطي،1980: ج1:ص 58).

وإن كان اللفظ هو الدال فإن المعنى هو المدلول وهذه الثنائية التي عرفت عن اللغويين شبيهة على نحو ما بما يؤسس له اللسانيون الآن في علم العلامة وإن اختلفت مداخلهم إلا أن الجامع المشترك بينهم هو البحث في الدلالة أما مسمى العلامة أو السمة فلفظ ارتبط بالملفوظ ومنه نشأ علم السيمياء أو العلامتية، وإن كان الكوفيون يرون أن الاسم من الوسم الذي هو العلامة(الأنباري، 2002 :ج 1:ص 6)، وهذا تصريح صريح بالمصطلح الذي يرتبط باللفظ فاللفظ يساوي العلامة، والمعنى يساوي المدلول، ولم يخض اللغويون في تحليل أعمق لهذه العلاقة كما التزم بتفصيلها وبحثها البلاغيون والأصوليون من أهل الكلام.

فالعلامة في الحالة اللغوية مختلفة عنها في الحالة البلاغية أو التفسيرية الأصولية لأنها في الأولى متعلقة بكيفية استعمال اللفظ في مستواه المورفولوجي أو التركيبي، وهذان المستويان لايحتاجان غالبا إلى التعمق في آلية الفهم التي هي الدلالة وإنما يأخذان من الدلالة مايوجهان به الألفاظ لمستوى صوابية التركيب وسلامة بنائه، بينما يحتفي الأصولي ببحث الدلالة ويحاول سبر أغوارها البعيدة ليعيد قراءة النص للوصول إلى فهمه وغاياته ظاهرة وباطنة فيقرأون النص قراءة ظاهرة فيما عرف بالمنهج الظاهري، أو باطنة وهو استعمال البنى الخفية أو غير المتصلة اتصالا واضحا بالبناء النصي وهو مايسمى بالتأويل.

ولهذا كانت مسارات التأويل عند المفسرين للقرآن الكريم أكثر رحابة واتساعا منها عند اللغويين الذي كان استعمالهم للتأويل مجردا في بعض مواضع العدول اللغوي كالحذف والتقدير.

وكثيرا ماصار الخلط بين هذه المصطلحات ومصطلح التأويل الذي يتسع، في ظننا، ليشمل الآليات المحيطة بالنص من توجيهات لغوية ودلالية لإظهار الفهم العام للنص، وهو قد يتمحور أيضا حول استعمالات غريبة غير مألوفة تحتاج تأويلا لإعادة تصور دلالتها، وهو ماقدمته كتب غريب القرآن، ومشكله، وتأويله كتأويل ابن قتيبة الذي جمع فيه عدة أبواب تحت مسمّى التأويل، وهي قد تجانف مفهوم التأويل إلا إذا كانت تلك الأبواب تتضافر لتوضيح النص المشكل من متشابهه، أو موجزه، أو ماعبر عنه بالمجاز، وقد أوضح ابن قتيبة غاية كتابه تلك فقال:" للعرب المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول

ومآخذه. ففيها الاستعارة: والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة ستراها في أبواب المجاز "(الدينوري، 1973:ص 79).

التأويل الإعرابي:

ورد مصطلح التأويل عند اللغويين في سياقات وأنساق عدة منها تأويل إعرابي خالص وهو يتعلق بتوجيه إعرابي ما، ومنه قول السمين في توجيه خبر إنذ في قوله تعالى: {إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون}(سورة البقرة الآية:6) ، يقول: " و {الذين كَفَرُواْ} اسمُها، و «كفروا» صلةٌ وعائدٌ و «لا يؤمنون» خبرُها، وما بينهما اعتراضٌ، و سواءٌ » مبتدأ، و «أأنذرتهم» ومابعفي قوة التأويل بمفرد هو الخبُر، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه ُ ، ولم يُحْتَجْ هنا إلى رابط لأن الجملة نفسُ المبتدأ، ويجوز أن يكون سواءٌ خبراً مقدماً، و أنذرتهم بالتأويل المذكور مبتدأٌ مؤخّر تقديُره: الإنذارُ وعدُمه سواءٌ "، ومنه ماساقه السمين الحلبي في تخريج قوله كمثل من قوله تعالى:{مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذي استوقد نَاراً}(سورة البقرة، الآية:17)، وذلك أن النحاة والمفسرين لايقولون بحصول الزيادة في القرآن الكريم فيتأولون مظنّ بأنه زائد فيه من ألفاظ فيقول السمين أيضا:" والوجه ُ أنَّ المَثَلَ هنا بمعنى القصة، والتقديُر: صفتُهم وقصتُهم كقصة المستوقِد فليست زائدةً على هذا التأويل، ولكن المَثَلَ بالفتح في الأصل بمعنى مِثْل ومثيل نحو: شِبْه وشَبَه وشَبيه"(السمين الحلبي، 1406ج: 1ص: 105).

ومن التأويل اللغوي ماذكره الأنباري نقلا عن الفراء بقوله في تفسير قوله تعالى: { فذبحوها وما كادوا يفعلون}(سورة البقرة، الآية:71):" والوجه الثاني أن يكون أراد بقوله بعد ما كدت أفعله بعد ما كدت أفعلها يعني الخصلة فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها وهذا التأويل في هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزي عن الفراء" (الأنباري، 2002 ج: 2ص: 567).

ولم يترك اللغويون باب التأويل مفتوحا وإلا لاختلت قواعدها بالتأويل المطلق في كل موضع وإنما أحتيج إلى التأويل فيما أشكل من التراكيب والكلمات؛ ولذا فإن السيوطي يذكر أساسا وشرطا للتأويل نقله عن أبي حيّان بقوله:" إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوَّل أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلَّم إلا بها فلا تأويل، ومن ثم رُدَّ تأويل أبي على قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ على أن فيها ضمير الشأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة بني تميم"(السيوطي،1998: ج:1:ص 204).

ومنه توجيه إعراب (من) على البدل في قوله تعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا}(سورة آل عمران، الآية:97) ، قول السهيلي:" قد استهوى طائفة من الناس القول بأنها فاعل بالمصدر، كأنه قال: " أن يحج البيت من استطاع "، وهذا القول يضعف من وجوه: أحدهما: من جهة المعنى، وهو أن الحج فرض على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك، بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة"(السهيلي، 1992 ص: 241).

وكذلك ماورد عن ابن جني من شروط متعلقة بالتأويل قوله:" فإذا كان السماع والقياس جميعا يدفعان هذا التأويل، وجب إلغاؤه وإطراحه، والعدول عنه إلى غيره، مما قد كثر استعماله، ووضح قياسه"(ابن جني، 1985:ج 1ص: 97).

التأويل الدلالي:

من ذلك قولهم بأن (فعل) بمعنى (أفعل) حيث يرفض السيوطي مثل هذه المساواة في الدلالة إلا إذا كانتا من قبيلتين مختلفتين فكلاهما أصل في بابها ولذا لايمكن تأول دلالتهما يقول نقلا عن ابن درستويه: " قال ابن درستويه في شرح الفصيح: لا يكون فَعَل وأفْعَل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة ... فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأوَّلُوا على العربِ هذا التأويل من ذات أنفسهم فإن كانوا قد صدَقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطؤوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوزُ في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين"(السيوطي،1998:ج 1ص: 303) ، ومنه أيضا قول الرضي:" ويجوز أن يكون معنى: قعدك الله بكسر القاف: بحق قعدك أي قعيدك، أي ملازمك العالم بأحوالك وهو الله، فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه، فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد، كالحلف والحليف، فعلى هذا، مذهب سيبويه، وهو أن نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما، مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم، كما ذكرنا، إلا أن يقال: لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى السؤال، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسئول، كأنه قيل: طول الله عمرك، افعل لي كذا وكذا"(الأستراباذي، 1998ج: 1ص :313).

ويضع الرضي قاعدة للتأويل الدلالي وشرطا فيقول:" اعلم أن الاسمين الجائز إطلاقهما على شيء واحد، على ضربين، إما أن يكون في أحدهما زيادة فائدة، كالصفة والموصوف، والاسم والمسمّى، والعام والخاص، أو لا يكون، والأول على ضربين: إما أن تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر اتفاقا، كالمسمّى إلى الاسم، والعام إلى الخاص، أو تجوز على الخلاف، كالصفة والموصوف وعلى العكس، والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر، إما أن يحتاج ذلك إلى التأويل، أو لا يحتاج، فالذي لا يحتاج إلى التأويل، العام، غير لفظي: (الحي)، و (الاسم)، إذا أضيف إلى الخاص، نحو: كل الدراهم، وعين زيد، وطور سيناء، ويوم الأحد، وكتاب المفصل، وبلد بغداد، ونحو ذلك""(الأستراباذي، 1998ج: 2ص :239). ، وهذا الشرط أساسه القول بالوضع فكل لفظ له دلالته الأصلية فلما وضع لفظان لمعنى واحد أحتيج إلى التأويل لإخراج أحد اللفظين إلى دلالة أخرى بالتأويل، ومنها ما ساقه ابن الوراق حين قال:" فَإِذا أمكننا أَن نحمل الْكَلَام على ظَاهره، كَانَ ذَلِك أولى من التَّأْوِيل الْبعيد"(ابن الوراق،1999ص: 330).

وهذه الاشتراطات في التأويل اللغوي دالة على تنبه اللغويين إلى أن باب التأويل الواسع قد يؤثر في الأصول اللغوية إن فتح على إطلاقه ولأجل ذلك فإن كثيرًا من مواضع التأويل عند اللغويين هي المواضع التي استشكل حول انسجامها مع القياس أو خرجت عن النظام اللغوي بشقيه النحوي والصرفي الدلالي، وكثير من مواضع التأويل تتشابه كتأويلهم بعض مواضع حروف الزيادة و وباب التنازع التي تؤثر في قراءة النص وبخاصة أنهم يمنعون زيادة الحرف.

المبحث الثالث: العلامة والتأويل عند الأصوليين.

استعمل الأصوليون فرضية الدال والمدلول في إطار البحث عن الأحكام الشرعية كما الوصول إلى الحجج البراهنية الدامغة ولايخرج الكثير منه على أن الدّال هو الاسم بالوضع وهو ما يحبذه الزمخشري فالاسم" هو اللفظ الدال بالوضع على موجود في العيان إن كان محسوسا، وفي الأذهان إن كان معقولا من غير تعرض ببنيته للزمان ومدلوله هو المسمّى"(الزمخشري، 1407ج: 1ص: 127) ، فماكان حسيا متصورا فهو متعين وضعا ومسمّاه الصورة الذهنية العقلية المتخيلة التي تعبر عن غير متصور ذهنيا، ومن خلال هذه القاعدة الدلالية يكون تفريع الدلالة بين حقيقية لاحقة للاسم، ومجازية لاحقة بالمدلول وهو

بالمسمّى"(الزمخشري، 1407ج: 1ص: 127)، وبهذا التصور للدلالة فسر الزمخشري كثيرا من آيات الكتاب العزيز ومنه أيضا تفسيره لقوله تعالى: {ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه}(سورة الأحزاب، الآية:33) ، يقول:" فإن قلت: أى: فائدة في ذكر الجوف؟ قلت: الفائدة فيه كالفائدة في قوله الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ وذلك ما يحصل للسامع من زيادة التصّور التجلي المدلول عليه، لأنه إذا سمع به صور لنفسه جوفا يشتمل على قلبين، فكان أسرع إلى الإنكار"(الزمخشري، 1407ج: 3 ص: 521).

ومصطلح المدلول نفسه الذي يستعمله أبو حيان في سياقات تفسيره، فيقول:" ومن قال إن المسيح صفة لعيسى ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير تقديره : اسمه عيسى المسيح ، لأن الصفة تابعة لموصوفها ... ولا يصح أن يكون المسيح في هذا التركيب صفة ، لأن المخبر به على هذا اللفظ ، والمسيح من صفة المدلول لا من صفة الدال ، إذ لفظ عيسى ليس المسيح"(أبو حيّان، 1420ج: 2ص: 482).

و يقسِّم السمين الحلبي الدلالة اللفظية إلى دال ومدلول عليه ولهذا فهو يستعمل مصطلح (مدلول عليه) كثيرا في تفسيره الدر المصون"(السمين الحلبي، 1406: 6: 427).

ويرفض ابن عاشوريكأن الاسم دالا على العلامة بقوله:" وَلَعَلَّهُمْ تَطَوَّحُوا بِهِ إِلَى أَنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنَ السِّمَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ، وَذَلِكَ عَلَى تَسْلِيمِهِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَبْقَى مُسَاوِيًا لِأَصْلِ اشْتِقَاقِهِ"(ابن عاشور، 1984: 1: 408)، وإن ألقى دلالة الاسم على الدال والمدلول على سمّاه المتصوَّر حين قال:" وَالتَّسْمِيَةُ مُطْلَقَةٌ هُنَا عَلَى التَّوْصِيفِ لِأَنَّ الِاسْمَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَدْلُولِ الْمُسَمَّى ذَاتًا كَانَ أَوْ مَعْنًى"(ابن عاشور، 1984ج: 27: ص115)

وقد يحدث أن يجعل المفسر دلالة المدلول (المسمى) دلالة مجازية إذا لم تكن جارية على ذكر دلالة الدال الأصلي وهو نظير ما ذكره ابن عادل بقوله: " إن الكفر بآيات الله يحتمل وجهين:

أحدهما: أنهم ما كانوا كافرين بالتَّوْراة بل كانوا كافرين بما تدل عليه التوراةُ ، فأطلق اسم الدليل على المدلول، على سبيل الْمَجَاز، الثاني: أنهم كانوا كافرين بنفس التوراة؛ لأنهم كانوا يُحَرِّفُونها، وكانوا يُنكِرون وجودَ تلك الآيات الدالة على نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الوجه الثاني: أن المراد بآيات الله [هو] القرآن وبيان نعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ} أن نعته مذكور في التوراة والإنجيل، وتُنكِرون عند العوام كَوْنَ القرآنِ معجزةً ، ثم تشهدون بقلوبكم وعقولكم بكونه معجزاً ."(ابن عادل، 1998ج: 5 ص:312).

وفي كثير من المواضع التي يظهر استعمال كلمة مدلول تذهب دلالته إلى دلالة الاستلزام المتفرعة من الدلالة الوضعية للاسم الدال ومنه قول ابن عادل :في تفسير: {وَإِن كَانَ رَجُلٌ}(سورة النساء، الآية: 12) ، "هذا إنْ أُريد بالرَّجل الموروث، وإن أُرِيدَ به الوارثُ كما تَقَدَّم فيعود على الميِّت الموروث المدلول عليه بالوارث مِنْ طريق الالتزام، كما دلَّ عليه في قوله{فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ} أي: تَرَكَهُ الموروث، فصار التقدير: يوصَى بها الموروثُ."(ابن عادل، 1998ج: 6 ص:229).

وقد لوحظ أنه باختلاف مذاهب المفسرين في الدلالة من حيث اقتناعهم بفرضية دلالة الاسم على (الدال الدال) و دلالة (المدلول) على المسمّى ومايلحقها من دلالة حقيقة ومجازية اختلفت مشاربهم في التفسير والتأويل تبعا لاختيارهم في الدلالات التي علمت وعرفت عند الأصوليين؛ ولهذا نقل ابن عادل عن شهاب الدين أنه قال مؤولا:" قال شهابُ الدِّين بعد أنْ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: (بمعنى لمن تبعك الوعيد وهو لأملأنَّ) : كيف يحسن أنْ يتردد بعد ذلك فيقال: إنْ أَرَادَ ظاهِرَ كلامه، كيف يريدُه

مع التَّصْريح بتأويله هو بنفسه؟ وأمَّا قَوْلُهُ على أنَّ (لأملأنَّ) في محلِّ الابتداء، فإنَّما قاله؛ لأنَّهُ دَالٌّ على الوعيد الذي هو في محل الابتداء، فنسب إلى الدَّالِّ ما يُنْسَبُ إلى المَدْلُولِ من جِهَةِ المَعْنى، وقول الشَّيْخ أيضاً (ومِنْ حَيْثُ كَوْنِهَا جواباً للقسم المحذوف يمتنع أيضاً إلى آخره) كلامتحمِّل عليه؛ لأنَّهُ لا يريد جملة الجواب فقط أَلْبَتَّةَ، إنَّما يريدُ الجملة القَسَمِيَّةَ بِرُمتِهَا، وإنَّما استغنى بِذِكْرِهَا عن ذكر قسيمها؛ لأنَّها مَلْفُوظٌ بها، وقد تقدَّمَ شَبِيهُ هذا الاعتراض الأخير عليه، وجوابُهُ."(ابن عادل، 1998ج: 9 ص:51)، ووجه الاعتراض أنه نسب من دلالة الدّال إلى المسمّى، وقد اعترض ذلك الشيخ ويعني به أبا حيان، فما تلفظ به من الجملة أغنى عن ذكر غير الملفوظ به وإن تحققت دلالته بذكر الملفوظ.

وننتقل للرازي الذي يؤصل للعلامة ليس من منظور الاسمية التي هي أساس الدلالة عند الزمخشري فالدّال اسم والمدلول مسمى متصور ذهني يتيح للمتلفظ أو المخاطب تصور دلالة اللفظ وفق مايحيط به من قرائن تحدد دلالة ومضمون المتصور، وقد اعترض الرازي الزمخشري لأنه استعمل تارة لفظ كلمة، وأخرى لفظ اسم، والأولى عند الرازي أن يستعمل كلمة (لفظ) (الرازي،1420ج: 1ص: 47) وهو هنا يوافق موافقة تامة النظرية اللسانية التي ترى أن الملفوظات هي دوال بينما المدلول هو المتصور الذهني عن ذلك اللفظ، وقد فسر الرازي معنى أن يكون الإيمان تصديق بالقلب بهذه الفرضية التي تؤصل لأهمية العلامة في تفسير النص القرآني عند المفسرين، يقول الرازي:" وَلِأَنَّ هَذِهِ الصِّيَغَ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ وَالدَّالُّ غَيْرُ الْمَدْلُولِ، ثُمَّ نَقُولُ هَذَا الْحُكْمُ الذِّهْنِيُّ غَيْرُ الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِالشَّيْءِ قَدْ يَحْكُمُ بِهِ، فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الذِّهْنِيَّ مُغَايِرٌ لِلْعِلْمِ، فَالْمُرَادُ مِنَ التَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ هُوَ هَذَا الْحُكْمُ الذهني، بقي هاهنا بَحْثٌ لَفْظِيٌّ وهو أَنَّ الْمُسَمَّى بِالتَّصْدِيقِ فِي اللُّغَةِ هُوَ ذَلِكَ الْحُكْمُ الذِّهْنِيُّ أَمِ الصِّيغَةُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ الذِّهْنِيِّ وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهِ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ" (الرازي،1420ج: 2 ص: 271).

ويوضح الرازي شكل تعدد الدلالة تبعا للدليل بقوله:" وَإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ الْوَاحِدُ قَلِيلًا عَلَى مَدْلُولَاتٍ كَثِيرَةٍ فَإِنَّهُ يَحْسُنُ ذِكْرُ ذَلِكَ الدَّلِيلِ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَحَدِ تِلْكَ الْمَدْلُولَاتِ، ثُمَّ يَذْكُرُهُ مَرَّةً أُخْرَى لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الثَّانِي، ثُمَّ يَتْلُوهُ ثَالِثًا لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْمَدْلُولِ الثَّالِثِ، وَهَذِهِ الْإِعَادَةُ أَحْسَنُ وَأَوْلَى مِنَ الِاكْتِفَاءِ بِذِكْرِ الدَّلِيلِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، لِأَنَّ عِنْدَ إِعَادَةِ ذِكْرِ الدَّلِيلِ يَخْطُرُ فِي الذِّهْنِ مَا يَجِبُ الْعِلْمُ بِالْمَدْلُولِ، فَكَانَ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ بِذَلِكَ الْمَدْلُولِ أَقْوَى وَأَجْلَى، فَظَهَرَ أَنَّ هَذَا التَّكْرِيرَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالْكَمَالِ"(الرازي،1420ج: 11ص: 239).

ويستعمل الرازي الدلالة الوضعية للفظ أو العلامة لتفسير قوله تعالى: {إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته}(سورة النساء، الآية:105) ، فيفرض أن تكون (كلمته) بمعنى (علمه) ردا على بعض أهل الكتاب من النصارى فقال:" مُنَاظَرَةٌ جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ بَعْضِ النَّصَارَى، فَقُلْتُ لَهُ هَلْ تُسَلِّمُ أَنَّ عَمَ الدَّلِيلِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَمِ الْمَدْلُولِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ أَنْكَرْتَ لَزِمَكَ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمًا لِأَنَّ دَلِيلَ وُجُودِهِ هُوَ الْعَالَمُ فَإِذَا لَزِمَ مِنْ عَمِ الدَّلِيلِ عَمُ الْمَدْلُولِ لَزِمَ مِنْ عَمِ الْعَالَمِ فِي الْأَزَلِ عَمُ الصَّانِعِ فِي الْأَزَلِ ، وَإِنْ سَلَّمْتَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَمِ الدَّلِيلِ عَمُ الْمَدْلُولِ، فَنَقُولُ إِذَا جَوَّزْتَ اتِّحَادَ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِعِيسَى أَوْ حُلُولَهَا فِيهِ فَكَيْفَ عَرَفْتَ أَنَّ كَلِمَةَ اللَّهِ تَعَالَى مَا نَطَقَتْ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو لَمْ كَيْفَ أَنَّهَا مَا حَلَّتْ فِي هَذِهِ الْهِرَّةِ وَفِي هَذَا الْكَلْبِ"(الرازي،ج1420: 21 ص: 533)، وبذات النهج استعمل البيضاوي الدلالة الوضعية في التفسير بقوله:"{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}خبر (إن) و(سواء) اسم بمعنى الاستواء، نعت به كما نعت بالمصادر قال الله تعالى: {تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ} رفع بأنه خبر (إن) وما بعده مرتفع به على الفاعلية كأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خبر لما بعده بمعنى: إنذارك وعدمه سيان عليهم، والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة"(البيضاوي، 1418ج: 1ص: 41).

ولايتسع المقام هنا للإطالة بسرد كثير من المواضع التي تريد بحثا مستقلا لبيان أثر العلامة في التفسير، فالقول بالدال والمدلول أو الملفوظ والمتصور الذهني مما اشتملت عليه نظرية العلامة كان أصلا من أصول الدلالة الوضعية التي اعتمد عليها المفسرون والأصوليون في تفسير معنى النصوص القرآنية واستجلاء غوامضها بل هي وسيلة للاستدلال والبرهنة على سبيل الحجاج المنهج الأصولي.

أما في السياق التأويلي فقد جعل المفسرون والأصوليون التأويل عنوانا لكثير من كتب التفسير والفقه والأصول، وهو الأمر الذي يدلل على اتساعهم في التأويل واشتغالهم به وقد لا تتفق النظرة إلى التأويل عند الأصوليين مع اللغويين، فإن كان التأويل عند اللغويين وجها من وجوه الإعراب التي يحملون عليها التركيب أو اللفظ لينسجم مع القواعد المعلومة والقياسات المفهومة والأصول اللغوية المثبتة فإن التأويل عند الأصوليين مساحة متسعة لفهم النص واستخراج مابه من أحكام فقهية أو شرعية أو براهين حجاجية، فالتأويل مصطلح يرادف التفسير عند المفسرين(الطبري، 2000 ج: 1 ص: 117_121)، وغاية التأويل هي فهم النص فهو كما يعرفه شليرماخر بأنه فن الفهم(خالدة حامد،2014 ص: 34)، فـ" لايمكن فهم الكلام، بوصفه واقعة ذهنية، إلا بوصفه تدليلا SIGNIFICATION لسانيا، لأن طابع اللغة الفطري هو الذي يعدل فهمنا"(خالدة حامد،2014 ص: 34) أي أنه ليس بالإمكان فهم الكلام دون العودة لدلالته الأصلية أو التي وضعت عليها الألفاظ، وأن النص خاضع للغة نفسها وتحت وطأتها،" فلم يميز شليرماخر بين الفهم والتأويل بوضوح، بل غالبا ما أشار إلى أن فن الفهم هو فن التأويل أيضا كما أنه لم يدرك أن التأويل بوصفه تفسيرا، هو لفظي بالضرورة، ولذلك فهو خطابي" (خالدة حامد،2014 ص: 36).

وقد شغلت فرضية كون اللغة ألفاظا مجردة أو كلاما اللغويين، والأصوليين من مفسرين وفقهاء، ففرقوا مابينهما وهذا الأساس هو ما قام عليه التأويل عندهم أيضا كما هو لدى المحدثين حيث فرق سوسير بين اللفظ أو العلامة LANGE أو كلاما ملفوظا PAROLE(خالدة حامد،2014 ص: 38).

وقد استعمل التأويل في سياقات منها:

- توضيح ما غمض من التراكيب.
- توضيح ما التبس من كلام.
- تفسير النص كاملا.

وهذه السياقات المختلفة وجدت عند المفسرين بصورة أكثر وضوحا من اللغويين والأصوليين من الفقهاء، ويقوم المفسر قبل الوصول للمعنى التام الذي هو غاية التفسير بإعادة قراءة النص وفق كل متعلقاته من لغة وفقه وسنة، ثم يوضح مضامينه وفق الإشارت العامة من متعلقات النص وقرائنه ليخرج بتفسير محتمل للنص فهو تارة يفتح النص وتارة أخرى يغلقه ليستزيد في قراءته، ومن أمثلة ذلك ماساقه (الطبري، 2000ج: 6 ص: 223) في تفسير قوله تعالى: {كَدَأْبِ آلِ فِرْعَونَ}(سورة آل عمران، الآية: 11) ، وفيها تأويلان:

الأول: تأويله الدأب بالسُّنّة.

الثاني: تأويل الدأب بالعمل.

ويتضح هنا أن التأويل لايؤدي إلى تفسير واحد أو معنى واحد للنص أو اللفظ، فالتأويل يعبر عن الاختلاف غالبا، وغالبا مايستعين المفسر بنصوص الكتاب نفسها لتوضيح نص آخر وبما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير آية ما يقول الطبري:" عن ابن مسعود: {قَدْ كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةٌ تقاتل في سبيلِ اللهِ وأخرى كافرةٌ يرونهم مثليهم رأي العينِ} ،

قال: هذا يوم بدر. قال عبد الله بن مسعود: قد نظرنا إلى المشركين، فرأيناهم يُضْعِفون علينا، ثم نظرنا إليهم فما رأيناهم يزيدون علينا رجلا واحدًا، وذلك قول الله عز وجل: { وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ } [سورة الأنفال: 44] فمعنى الآية على هذا التأويل: قد كان لكم، يا معشر اليهود، آيةٌ في فئتين التقتا: إحداهما مسلمة والأخرى كافرة، كثيرٌ عدد الكافرة، قليلٌ عدد المسلمة، ترى الفئة القليلُ عددُها، الكثيرَ عددُها أمثالا أنها إنما تكثر من العدد بمثل واحد"(الطبري، 2000 ج: 6ص: 234)، وعلى الغالب لايذكر الطبري التأويل إلا إذا ذكر اختلافا في نص أو لفظ، وربما هذا الداعي لتسمية تفسيره جامع البيان في تأويل القرآن، ويفتح المفسر النص ويظل يستزيد في تفسير مفرداته وتعابيره فإذا خلص من ذلك عمد إلى غلق النص بتفسير يذكره أسفل كل تفصيل ومن هذا صنيع الزمخشري في تفسير قوله تعالى :{ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}(سورة الفاتحة، الآية:7)، يقول الزمخشري:" والذين أنعمت عليهم : هم المؤمنون ، وأطلق الإنعام ليشمل كل إنعام لأنّ من أنعم عليه بنعمة الإسلام لم تبق نعمة إلا أصابته واشتملت عليه. وعن ابن عباس : هم أصحاب موسى قبل أن يغيروا ، وقيل هم الأنبياء. وقرأ ابن مسعود : (صراط من أنعمت عليهم) غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ بدل من الذين أنعمت عليهم ، على معنى أنّ المنعم عليهم : هم الذين سلموا من غضب اللّه والضلال ، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان ، وبين السلامة من غضب اللّه والضلال"(الزمخشري، 1407ج: 1ص: 16).

وعند الطبري جاء التأويل بمعنى التفسير فيما يوجهه النحّاس بقوله:" قيل الفرق بين التأويل والتفسير أن التفسير نحو قول العلماء الريب الشك والتأويل نحو قول ابن عباس الجد أب" (النحاس، 1409، ج1ص: 351) ، ويقول الزرقاني: " والتأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيه اللغوية قال صاحب القاموس أول الكلام تأويلا وتأوله دبره وقدره وفسره، ومنه قوله تعالى:{فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ } وكذلك جاءت آيات كثيرة فيها لفظ التأويل ومعناه في جميعها البيان والكشف والإيضاح"(الزرقاني، 1995م ج: 2ص: 5)

ومعنى هذا أن التأويل لايكون لتوضيح دلالة لفظ بمعنى أن يكون مرادفا له ولكن التأويل عنده يذهب للمعنى البعيد لا القريب فلفظ (جد) لايطابق معنى لفظ (أب) في الدلالة ولكن يتضمنه أو يستلزمه، فالتأويل إذن يخرج باللفظ من دلالته المنطقية الأصلية إلى الدلالة التي تحيط به وهي التي تظهر في دلالات منطقية أخر محيطة باللفظ من تضمن واستلزام، على أن الأولى لدى بعض المفسرين جعل اللفظ على دلالته الأصلية الوضعية"(السمين الحلبي، 1406ج: 8 ص: 48).

بينما يأتي النحاس بتوضيح آخر لمعنى التأويل ينسبه لابن كيسان الذي يجعل معنى التأويل كل ما اتفقت واستقرت عليه العرب من معانٍ(النحاس، 1409ج، 1ص: 352) ، وإن كان التفسير عنده أكثر شمولا من التأويل فالتأويل أداة من أدوات التفسير لا العكس.

وقد فرَّق السمين الحلبي تفريقا حسنا يتسق مع مفهوم التأويل عند المحدثين بقوله:" وفَرَّق النَاس بين التأويل والتفسير في الاصطلاح: بأن التفسيرَ مقتصٌّ به على ما لا يُعْلم إلا بالتوقيف كأسباب النزول ومدلولات الألفاظ، وليس للرأي فيه مَدْخَلٌ، والتأويل يجوز لمَنْ حَصَلَتْ عنده صفاتُ أهلِ العلم وأدواتٌ يَقْدُر أن يتكلَّم بها إذا رَجَع بها إلى أصولٍ وقواعدَ""(السمين الحلبي، 1406ج: 3 ص: 28)، وهو يتناسب، بوجه ما، مع مفهوم التأويل إذ إنه يخصّ ممارسة التأويل بمن لديه علم ودراية وخبرة وهو ما يدخل في صفات الناقد حديثا.

وقد تنبه المفسرون إلى ذكر الفرق بين التأويل والتفسير بل جعلوا التأويل شكلا من أشكال التفسير وقاموا بتقييده بمقيدات حتى لا يتسع في التأويل فتخرج دلالات الألفاظ عن أصولها لغايات أخر فيستغل ذلك أعداء الدين الإسلامي، وهو ما دعا أبا

حيان لرفض التأويل المطلق رفضا تاما(أبو حيّان، 1420: 1: 104) فالتأويل مخصوص بأهل العلم وعليه فسر المفسرون قوله تعالى:{ ومايعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم}(سورة آل عمران، الآية:7) بتأكيد الوقف على لفظ الجلالة(أبو حيّان، 1420ج: 2ص: 400) ، وهذه المحاذير جائزة في النظر الشرعي والفقهي، يقول السيوطي ناسبا القول للرازي ولم نعثر عليه بلفظه عنده : " وَأَمَّا الْعَقْلِيُّ فَإِنَّمَا يُفِيدُ صَرْفَ اللَّفْظِ مِنْ ظَاهِرِهِ لِكَوْنِهِ الظَّاهِرَ مُحَالًا وَأَمَّا إِثْبَاتُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ فَلَا يُمْكِنُ بِالْعَقْلِ لِأَنَّ طَرِيقَ ذَلِكَ تَرْجِيحُ مَجَازٍ عَلَى مَجَازٍ وَتَأْوِيلٍ عَلَى تَأْوِيلٍ وَذَلِكَ التَّرْجِيحُ لَا يُمْكِنُ إلَّا بِالدَّلِيلِ اللَّفْظِيِّ، وَالدَّلِيلُ اللَّفْظِيُّ فِي التَّرْجِيحِ ضَعِيفٌ لَا يُفِيدُ إلَّا الظَّنَّ وَالظَّنُّ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ؛ فَهَذَا اخْتِيَارُ الْأَئِمَّةِ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ بَعْدَ إقَامَةِ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ مُحَالٌ تَرْكَ الْخَوْضِ فِي تَعْيِينِ التَّأْوِيلِ" (السيوطي، 1974ج: 3ص: 13_14) أما في علم كالعربية فقد استعمل اللغويون التأويل باتساع في أبواب مثل الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من العوارض.

ويشير د. خلّاف إلى أن الواضح من دلالة النصوص هو:" ما دلّ على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي، فإن كان يحتمل التأويل والمراد منه ليس هو المقصود أصالة من سياقه، سمّي الظاهر؛ وإن كان يحتمل التأويل والمراد منه هو المقصود أصالة من سياقه، سمّي النص؛ وإن كان لا يحتمل التأويل ويقبل حكمه النسخ، سمّي المفسر؛ وإن كان لا يحتمل التأويل ولا يقبل حكمه، سمّي المحكم، وكل نصّ واضح الدلالة يجب العمل بما هو واضح الدلالة عليه، ولا يصح تأويل ما يحتمل التأويل منه إلا بدليل"(خلاف، 2008، ص:161) وذلك أن التأويل عند الأصوليين هو صرف النص عن ظاهره لدليل، فالتأويل عند الأصوليين مقيد بقيود وليس متاحا على إطلاقه"(خلاف، 2008، :164).

وعند الآمدي فإن التأويل حمل اللفظ على غير دلالته الظاهرة بدليل يعضده(الآمدي،2003، 3: 53) ، فالتأويل لايتوافق مع دلالة اللفظ الأصلية لأنه مغاير لظاهرها ولا يحمل دلالتها الأصلية كما سبق من القول، وهو الذي يفضي إلى تنافي التأويل مع الدلالات اللفظية الأصلية للمنطوقات، وقد أنكر ابن تيمية التأويل لهذه العلة؛ ولذا يحاول ابن تيمية إيجاد مخرج يستطيعون به حمل الألفاظ على التأويل بقوله:" وكلّ تأويل فإنما هو بيان مقصود المتكلم أو مرادُه بكلامه، ومعلومٌ أن العقل وحده لا يَشهد بمعرفة مقصود المتكلم و مرادِه، فإن دلالة الخطاب سمعية لا يستقلُّ بها العقلُ، نعم العقلُ أخذَ باستفادته هذه الدلالة، فإذا انضمَّ إلى المعقول العلُم بلغة المتكلم وعادتِه في خطابه فقد يَحصُل بمجموع هذين العلمين العلُم بتأويل كلامِه، نعم قد يُعلَم بالعقل وبأدلةٍ أخرى أن المتكلِّم لم يُرِد معنًى من المعاني، سواء قيل: إنه ظاهر اللفظ، أو قيل: إنه ليس بظاهره"(ابن تيمية، 1422ج: 5ص: 84) ،ومحاولة ابن تيمية تخريج الألفاظ على غير التأويل لخشية أهل الشرع من أن تتبدل العقيدة والشرع بالإيغال في التأويل.

وتطرح اللسانيات الحديثة إشكالية التأويل والفهم فمتى يحقق التأويل الفهم؟ ومتى لا يتوافق معه؟ غير أن التفسير يتوافق عند المحدثين مع التأويل فيُستعمَل المصطلحان للمفهوم ذاته، وذلك اعتمادا على أن مفهوم الهرمينوطيقا هو نظرية عمليات الفهم في علاقتها بتأويل النصوص، وأن وظيفة التأويل هو تفسير العلامات SINGS أي دلالة الألفاظ الأصلية وإخراجها من نص مكتوب إلى خطاب ما(خالدة حامد،2014: 88- 121)، ، وتقرّ التأويلية الحديثة باتساع دائرة التأويل فلا قيود تحكمها في الجانب اللساني (تودروف ، 2017: 54).

كما لايخفى أن التأويل مرتبط بشكل كبير بالفكر الديني وهو ماجعل بعض المنظرين له قساوسة(تودروف، 2017: 73-75)، فمسألة تفسير النص الديني هي أساس التأويل وبداية ظهوره، ولابد أن يقوم النظر التأويلي على أساس من دلالة الألفاظ العلاماتية الحديثة لأن لا تأويل ولافهم دون تحليل الألفاظ وماترمي إليه من دلالات متصلة بها.

وإن كان التأويل وسيلة لاستجلاء غموض ما يحيط بالملفوظات فإنه لابد وأن يكون طريقا أخرى للفهم وإن كان سبيلا لابد لسالكها من أدوات حتى يصنع قراءة مجيدة لنصّ ما.

خاتمة وتوصيات:

لايمكن بأي اتجاه أو منحى فصل دلالة الألفاظ العلاماتية بمصطلح حداثي عن التأويل الذي هو وسيلة وأداة لتفسير تلك الألفاظ ضمن نص معين وهدم ما أحاط به من أسوار الغموض، وهذا السياق الذي تضجّ به المراجع الحديثة لرجوع هذين المصطلحين العلامة والتأويل إلى مستوى دلالة الألفاظ لتحقيق الفهم الذي هو غاية الإنسان ووجوده وكينونته، وقد رصدت الورقة بعض التخريجات التي قد تكون محدثة لكنها تحاول اجتزاء ما يمكن من فهم لهاتين الظاهرتين الدلالتين العلامة والتأويل، ومنها:

1. لايمكن من خلال ماسلف فصل إطار اللغة عن إطار الفكر الإنساني؛ لأن اللغة أداة لتأطير هذا الفكر وتحديد مقوماته التي اشتملت عليه.
2. فتح الفكر العلاماتي باب التأويل على مصراعيه.
3. التأويل اللغوي له علاقة جذرية بعوارض التركيب.
4. إن الأصوليين يرون في التأويل بابا مذموما إلا إذا ولجه أهل العلم.
5. تصدر العلاماتية عند اللغويين باب القول في الكلمة، لعلاقتها بالملفوظات.

توصي الورقة:

بدراسة توضح مسارات المجاز عند الأصوليين وفق الرؤية التأويلية.

الهوامش والتعليقات: